

# أزمة المشروع الوطني الفلسطيني

## والآفاق المحتملة



محرر

د. محسن محمد صالح

المشاركون

أسامة حمدان	أحمد خليفة	د. إبراهيم شرقية
د. عبد الحميد الكيالي	رفعت شناعة	د. حسين أبو النمل
د. محسن محمد صالح	أ. د. مجدي حماد	د. ماهر الطاهر
	وائل أحمد سعد	



## **الفصل الرابع**

**قراءة نقدية تاريخية لأزمة المشروع  
الوطني الفلسطيني**



## قراءة نقدية تاريخية لأزمة المشروع الوطني الفلسطيني

د. حسين أبو النمل\*

احتجنا وقتاً باهظاً لنطرح "أزمة المشروع الوطني الفلسطيني"، كنقطة انطلاق نقاش حدها مركز الزيتونة، وحاضر بها ممثلو فتح وحماس والشعبية، وهو ما يطرح سؤالاً: هل يتبنى هؤلاء مفهوماً واحداً لأزمة المشروع الوطني الفلسطيني، أم أن لكل طرف مفهومه الخاص؟ كان النقاش ينصرف غالباً نحو الآخر الفلسطيني، وضمن معيار تنافس داخلي، ما يفرض سؤالاً: هل نحن أمام مشروع تحرر وطني أم مشروع سلطة؟ هل تُدار أمور الشعب الفلسطيني وتوزن قضاياها وفق معايير مبدئية أم سلطوية؟

تقول ورقة الزيتونة للإعلان عن حلقة النقاش: تناقش الحلقة مجموعة من الأسئلة التي تتناول كيفية الخروج من المأزق الوطني الفلسطيني! حسناً؛ لكن علينا أولاً تحديد أسباب دخول المأزق؟ هل يمكن لأحد أن يخرج من مأزق إلا إذا عرف كيف دخله؟ من على منبر مركز الزيتونة هذا تساءلت مرة: هل يستطيع من دخل المأزق أن يخرج منه بنفس الرجلين؟ هل العقل السياسي الذي تورط بالأزمة مؤهل للخروج منها؟ ثمّة من يرى أنه لو كان هناك عقل سياسي مؤهل للخروج من الأزمة، لما دخلها أصلاً!

ما هو "المشروع الوطني الفلسطيني" الراهن؟

تحرير فلسطين أم الهوية الوطنية والدولة؟

لعلّ بداية الأزمة هي في العجز عن تحديد الأزمة كمفهوم وحصائل عملية وسبل الخروج منها، هذا إن كان من إقرار بوجودها. وبالمعنى المشار إليه، فإن تحديد الأزمة هو رهن تحديد "المشروع الوطني الفلسطيني"، وسبل قياس الأزمة. أزعّم أنه ليس هناك اتفاق وطني على هذا الصعيد؛ إذ يختلف الأمر بين المجمع السياسي الفلسطيني، وبين المجتمع الفلسطيني ككل. يختلف الأمر أيضاً بين من يرى أن المشروع الوطني

\* باحث في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، حاصل على دكتوراه في التنمية الاقتصادية.

هو إعلاء شأن الهوية الوطنية الفلسطينية، وتقع ضمن ذلك إقامة دولة فلسطينية على جزء من الأرض الفلسطينية، وبين من يرى المشروع الوطني الفلسطيني صنواً لتحرير فلسطين من بحرهما إلى نهرها؟

ثمة فرق بين من يعيش الأزمة من موقع اللجوء وقاع المجتمع، وبين من يراها من موقع قيادي سلطوي، فالحديث عن اللجوء والبطس والحرمان، ليس هو نفسه عيش حياة اللجوء والبطس والحرمان. لذا، اسمحو لي أن أشير إلى أزمة أشد، هي أننا لم نعد شعباً واحداً، حتى داخل التنظيم الفلسطيني الواحد، صار أكثر من شعب، أكثر من مجتمع، لا أقصد الـ48 والـ67 والشتات، بل أقصد تمزق حتى أصغر مخيم، بين مجتمع طبيعي مدني ومُجمَع سياسي حيث التمايز الطبقي، على نحو أقسى وأقصى من أيّ مثل آخر.

لعلها مناسبة للفت نظر الجميع إلى ما يدور داخل الجسد الفلسطيني من مخاضات ومناخات مثيرة للقلق. ثمة معنى خطيراً لأن نتحول من مجتمع متماسك بمشروع سياسي إلى مجتمع ممسوك بأدوات سلطوية. ولعل ذلك يؤشر إلى مظهر آخر من مظاهر الأزمة، هو تحول الحركة السياسية الفلسطينية من مشروع سياسي وطني يقود المجتمع نحو هدفه العام إلى مشروع سلطوي وظيفته ضبط المجتمع لسלטانه.

إننا أمام ضرورة تحديد مفهوم المشروع الوطني الفلسطيني وكيفية تشكُّله. وهو مشروعٌ يكون واحداً أو لا يكون، وأزمته واحدة أو لا تكون، وحلولة واحدة أو لا تكون. المشروع الوطني الفلسطيني، وبعيداً عن السجلات أو المزايدات، مستمد من اسمه، ربطاً بوطن اسمه فلسطين، ومستمد من أمرٍ عام هو تحرير فلسطين، الذي يوحد جميع الفلسطينيين. عدا ذلك، ودون تقليل من أهميته، يمكن أن نسميه أو نعدّه أيّ شيء سوى تملكه صفة العمومية - الوطنية.

عبثاً يقبل منطلق أن نحفظ بالاسم نفسه لشيء لم يعد هو نفسه، بعد تغيير مضمونه جذرياً! أقصد المشروع الوطني الفلسطيني، كما جسده منظمة التحرير وميثاقها الذي تقادم منذ البرنامج مرحلي سنة 1974، وتكرس سنة 1988 ثم سنة 1996، بعد التأكيد أن غياب الأهداف الجامعة، يعني غياب المشروع الوطني، وكذلك إمكانية وجود نظام

سياسي فلسطيني، فإن ما يهمنا جداً هو ما يشير إليه ذلك من أزمة أن الكلمات أو المسميات لم تعد تعكس معانيها؛ أزمة انفصال الأقوال عن الأفعال، فكان الانحطاط.

من تضييع الأرض إلى تبيد الإنسان ومحاولة إعادة إنتاجه انتهازياً وزبائنياً، لم يعد أحد يُصدق أحداً، قيل: حين يفسد الكلام يكون الملح قد فسد. حين لا تعكس الكلمات معانيها يكون الانحطاط؛ وهو انحطاط باتجاهين:

1. كشف العدو ازدواجيتنا، فتصرف على أن الفلسطيني لا يعني شيئاً مما يقول.

2. ضُرب الفلسطينيون في أثمن ما لديهم كشعب: مصداقيتهم.

أسس ذلك لأزمة اجتماعية فادحة هي اهتزاز منظومة القيم الفلسطينية، التي تسلب إليها كذبٌ تفشى فأصبح ظاهرة اجتماعية، وصلت حدَّ الفصل بين السياسة، وفي مرحلة لاحقة مجمل الممارسة الاجتماعية، وبين القيم. لقد تمت إعادة إنتاج قيم المجتمع، فصار انتهازياً وزبائنياً، وذلك يضيف إلى أزمة الوطن - السياسة؛ أزمة المجتمع - الإنسان. ليست أزمة المشروع السياسي إلا أحد تجليات أزمة المجتمع، ولولا ذلك، لصحح نفسه بنفسه، وأفرز حلولاً ومشاريع وأدوات بديلة عن تلك المأزومة، ما يعنى أن المجتمع أُفقد حيويته، بعدما كان قادراً تاريخياً على تجديد حياته السياسية وأدواتها خلال الفترة 1948-1974.

إذا حصرنا حديثنا بمنظمة التحرير، التي بقيت قواها تراوح مكانها رجوعاً، كان التجديد من خارج النسق السائد عبر حركتي الجهاد الإسلامي 1985، وحماس 1987، على الرغم من إثباتهما لحضورهما من خلال خطاب مغاير، وممارسة كفاحية نوعية، لكنهما بدل أن تكونا بديلاً لمشروع منظمة التحرير، أصيلة أو مُعدلة، أصبحتا شريكاً أصيلاً ومتساوياً في أزمة المشروع الوطني الفلسطيني.

أين المنظمات من الأزمة؟ أين المنظمات من تحقيق الأهداف؟

هذا ما يقوله الواقع في تأكيد إضافي على شمولية الأزمة وتاريخيتها، وذلك في ضوء معيار صحيح منهجياً لقياس الأزمة، وهو تحقيق الهدف الوطني المُعلن، الذي قامت بناءً عليه مختلف أطياف الحركة السياسية الفلسطينية: تحرير فلسطين. يقود ما تقدم إلى أزمة معيار الأزمة، وعمّا إذا كان الأمر يعود لمجرد رفع شعار التحرير والتمسك به، أم لتحقيقه؟ ربما، في البداية تنفع المبارزة بالشعارات - البرامج بين القوى، لكن بعد مرور

فترة كافية لا يعود ممكناً اعتماد هذا المعيار، المقصود حركة حماس، التي فقدت حقها في اعتبار رفعها شعار تحرير فلسطين والتمسك به امتيازاً لصالح معيار آخر تماماً هو: ماذا حققت بعد ربع قرن (1987-2012)، من عطاء الشعب الفلسطيني لها، كي تحقق له أهدافه في التحرير؟

تمّ توليف معادلة السلطة والثورة، لكن الأمور انتهت إلى غلبة السلطة، في قاعدة تشارك بها الجميع، مشكّكين بذلك مفارقة التمسك بالثورة، من ضمن حدود عدم المساس بامتيازات تتيحها السلطة، وقاد ذلك إلى انفصام الشخصية السياسية الفلسطينية، الذي تحوّل إلى فصام في الشخصية الجمعية الفلسطينية، ما جعل الجميع أمام سؤال مُخرج هو: من نحن؟ هل نحن التحرير أم التسوية؟ هل نحن ثورة أم سلطة؟ عبثاً نؤسس احتراماً مع "زعيق" عن الكادحين وضدّ الفاسدين، وفي الوقت نفسه الإقامة بفندق البريستول Le Bristol مع خدمة فاخرة وسيارة ب. أم. دبليو BMW مرافقة، في حين لا تملك زوجة الشهيد أجرة "السرفيس" (أجرة السيارة)!

تجاوز الأمر أزمة المشروع الوطني الفلسطيني إلى أزمة اجتماعية شاملة أوصلت المجتمع إلى وضعية العجز عن وقف الانحدار أو إنتاج أدواته البديلة، على الرغم من كلّ ما لحق بالمشروع الوطني الفلسطيني من أزمات، وصولاً إلى أنه تخلّى عن نفسه، حين تخلّى عن جوهره، تحرير فلسطين، سواء بإحلال هدف بديل هو هدف الهوية الوطنية والدولة، أم بوضعه على الرف والانصراف لضبط الحدود... والمجتمع.

لا أريد أن أضغط على جرح أحد، إلا أننا وقد فشلنا في تحقيق أهداف شعبنا بالتحرير، يجب أن نكون نزيهين معه، بإخباره الحقيقة، غير أن ذلك يفضي إلى تدمير ثقة الجمهور الفلسطيني بقيادته، وإعادة إنتاج الشعب الفلسطيني على مقاس التنظيمات، في حين أن العكس هو الصحيح والمطلوب.

مشروع وطني فلسطيني أم مشروع سلطوي؟

سلطة للشعب المتناسك أم شعب ممسوك للسلطة؟

لقد انقلبت الأدوار، بدلاً من أن تعبر التنظيمات عن مصالح الشعب، ها هي توظف الشعب لخدمتها، بل أمسكت به من خلال مشروع سلطوي، هو الوحيد الذي مكنها من ضبط المجتمع قسرياً، بعدما كان منضبطاً طوعياً لها من خلال التزامه المشروع الوطني

الذي تحمله. نطرح ما تقدم على خلفية أنه إذا كانت الجماهير مع "فتح" كمشروع للتحريك، فلماذا بقيت معها بعدما صارت مشروع تسوية؟ يصح السؤال على حماس التي بدت لفترة وكأنها تستعيد الأمجاد القتالية الأولى للمقاومة الفلسطينية، التي مرت في أكثر من مشهد ملحمي. صار ذلك من الماضي، ومع ذلك بقيت لحماس شعبيتها بل زادت!

يجازف كثيراً من يُسَطِّح الأمور مستعيداً نظرية غوستاف لوبون Gustave Le Bon عن غوغائية الجماهير، القطيع الذي يذهب من نقيض إلى نقيض استجابة لصفير الراعي! ثمّة راعٍ عصري له عصاً تخيف وجزرة تغري. كان انتقال فادح من مجتمع فلسطيني متماسك وحيوي إلى مجتمع ممسوك ومحسوبة ومحبوسة أنفاسه بإحكام، وهو ما صعب ولادة البديل، بينما كان الشعب الفلسطيني قبل ذلك محتفظاً بحيويته وقدرته على التجدد والإبداع.

إذاً، ثمّة عرض لمرض، بل مصيبة هي حدوث تحويل عميق في بنية المجتمع الفلسطيني، ما جعله تحت السيطرة الكاملة والعجز عن إعادة إنتاج نفسه وتجديدها، سواء من ناحية توفير الخيارات السياسية أم توفير البدائل التنظيمية المناسبة. لو كان أحد غيري أكثر شجاعة لسأل: لكن الحركة السياسية الفلسطينية تاريخياً، قبل 1948 وبعد 1967، في الداخل والخارج، في الشتات وتحت الاحتلال جددت نفسها وأفرزت نخبها وبدائلها؛ في منطقة 1948 وتحت الاحتلال الإسرائيلي! في غزة وتحت الإدارة المصرية! في الضفة الغربية تحت الحكم الهاشمي قبل 1967 وبعد 1967، وعلى الرغم من الاحتلال قامت حركة سياسية فلسطينية وتجددت.

ترافق تجفيف الحيوية الداخلية الفلسطينية مع إدارة فلسطينية، ممثلة بفتح أولاً، ثم حماس، للضفة وغزة ومخيمات الشتات، لم تنتج بدائل، بل دُمرت تقريباً حتى المعارضات التاريخية المجيدة وصلت حدّ التلاشي. لقد مات جورج حبش فعلاً منذ حصلت الجبهة الشعبية على ثلاثة بالمئة فقط من أصوات الناخبين!

أعيد إنتاج غسان كنفاني أماً وقبيحاً وطبالاً!

كانت البنية الفلسطينية دائماً حصينة على التحطيم المباشر من الخارج، بديل إعادة الإنتاج والتجدد، ولم تنحط، إلا جراء فعل داخلي جبار ومُنسق وبعيد المدى ومتعدد المستويات، لإعادة إنتاج كامل البنية الاجتماعية الفلسطينية سلباً. كان



مطلوباً تدمير حيوية الشعب الفلسطيني كشرط لازم لتدمير فعاليته وقدرته على الصمود، ولقد أدرك من أدرك أن تصفية القضية الفلسطينية تكون بتصفية الشعب الفلسطيني، عبر تحويله كتلة هادمة غير قادرة على إعادة إنتاج نفسها. كتلة تصير هادمة دون روح حين تفقد نخبتها الحرة، بأسئلتها القلقة والمقلقة طبعاً! لقد أعيد إنتاج غسان كنفاني طبالاً!

يكشف ما تقدم عن وجه آخر من وجود أزمة المشروع الوطني الفلسطيني، هو الأزمة الفكرية متمثلة بعجز العقل الفلسطيني عن وعي الأزمة مبكراً، وطرح الأسئلة الواجبة على خلفية أن المرض في بدايته صعب الكشف لكنه سهل العلاج، لكنه عند تفاقمه يصبح سهل التشخيص وصعب العلاج!

كان إخفاء الأزمة ضرباً من ضروب الانتهازية، لأن نتيجة ذلك ترك الأزمة تتفاقم حد الوصول إلى نقطة اللا عودة، ربما، أرجو لا. عبثاً نفكر بأزمة المشروع الوطني الفلسطيني، بمعزل عن أزمة العقل الفلسطيني - الفكر الفلسطيني، بما في ذلك تأسيس لرؤية ووعي التجربة، وهل من الممكن بسهولة استعادته من غيبوبته وإجازته الطويلة، حتى لو عاد، هل ثمة مكان له في ضوء البنية الجديدة التي تشكلت؟

لم تتمثل أزمة المشروع الوطني الفلسطيني، في عجزه عن تحقيق أهدافه فقط، بل في عدم اعتراف الجهات المعنية بمسؤوليتها عن الفشل أيضاً، ناهيك عن أنها غطته بفضاظة من خلال وسائل شتى، أخطرها إعادة تأسيس كافة الأمور، بدءاً من إعادة تعريف الأهداف، وصولاً إلى استبدال الولاء على أساس المبادئ، إلى الولاء على أساس المصالح. كان الانتظام على أساس البرامج فصار على أساس الموازنات!

لم يع العقل الفلسطيني، الذي غُيب أصلاً، أن العدو يملك استراتيجية مواجهة شاملة، واجهتنا "إسرائيل" بقدراتها وخبراتها وما لدى حلفائها من أساليب تخريب، من ضمنها الأساليب الناعمة التي تلجأ لوسائل اجتماعية غير مباشرة، داخل المجتمع الفلسطيني نفسه، في حين يتكفل العمل العنفي بالمواجهة المباشرة.

احتلال المشروع الوطني الفلسطيني من الداخل: اختراق أمني بعد قصور فكري!

يضعنا ما تقدم أمام أخطر أبعاد أزمة المشروع الوطني الفلسطيني، عيننا الفشل الأمني جراء قصور فكري لم يفهم الأمن إلا بوصفه فعلاً عسكرياً، لم ير منه إلا أمن

القيادات وحمايتها من التصفية، أو التنظيم من الاختراق. أما "أمن المجتمع الفلسطيني"، بما هو مجتمع، فلم يكن يوماً على جدول أعمال المشروع السياسي الفلسطيني، الذي لم يكثر جدياً لرخاوة أو صلابة البنية الفلسطينية المستهدفة.

لم تترك تلك البنية لكل من هبّ ودبّ فقط، بل تعرضت رسمياً لعملية تفكيك وإيجاد قاعدة اجتماعية جديدة مرتبطة بالمؤسسة الرسمية الفلسطينية تتجاوز على نحو هائل، البيروقراطيات العريقة التي تنشأ كضرورات موضوعية أو لحوافز طفيلية وزبائنية على هامش السلطة، بغض النظر عن اسمها أيضاً.

الإدارة بالقلق والإفساد... والكفاءة مع الوجدان؛ شرٌّ على السلطة يجب اجتنابهما!

حين كنت أجهز خلفية الورقة بقيت عليّ عادة إلقاء نظرة عابرة على جرائد اليوم، فوقع نظري عليّ مقابلة جريدة الحياة مع علي التريكي، وزير خارجية القذافي، سأله رئيس التحرير: ألغي مجلس قيادة الثورة وفك الجيش... لماذا؟ أجاب التريكي: "إنه عدو أي مؤسسة منظمة... ما فعله بالمؤسسة العسكرية فعله بالمؤسسات الأخرى. تصور مثلاً أسلوب الزحف على السفارات وتشكيل لجان لإداراتها. إن العمل الدبلوماسي يحتاج إلى محترفين ومعلومات ولا يكفي أن يكون الشخص ثورياً أو موالياً!"

استطرد رئيس تحرير جريدة الحياة سائلاً: هذا يعني أنه أدار البلد لأربعة عقود وفق مزاجه؟ أجاب التريكي: "أحد زملائنا يشبه الحالة بكيس كبير (شوال) وضعت فيه مجموعة من الفئران، فعليك أن تحرك الكيس باستمرار حتى لا تعطيمهم الوقت ليفكروا بحل... كان دائم التحريك... اعتمد أسلوب الحكم هذا لإلهاء الناس، وإبقاء كل المواقع والجهات ضعيفة ومنشغلة بسلامتها أو حروبها الصغيرة!"

صعقني تشبيه التريكي من ناحية أنه يلخص بمثل نظام إدارة المجتمعات بالتأزيم؛ بالقلق، أي إبقاء المجتمع في دائرة القلق وعدم اليقين، فيستنزف ويستسلم للأمر الواقع. أدرج الاستراتيجي الفرنسي الشهير أندريه بوفر Andre Beaufre ما تقدم تحت عنوان "مناورة الإعياء": أي إجهاد الطرف الآخر حدّ الإعياء ما يمنعه حتى من معالجة جراحه فيتركها تتعفن... ليتعفن الجسم كله، من هنا ترددت وما زالت نظرية "دع الجراح تتعفن"!

كان عليّ أيضاً أن أفتح بريدي لأُطلِّ، علَّ به عاجلاً، لأجد دراسة أعدها الدكتور محسن صالح، عن "التجربة الماليزية"، التي تهمني؛ لما تضيفه لنظرية "البناء من فوق"، حيث تتولى نخبة مهام إدارة مجتمع متخلف ومنقسم عرقياً ودينياً وإقليمياً، ثمّ تصل به إلى مستوى متقدم جداً خلال فترة وجيزة.

شاء الله أن أكون أمام نموذجين في الإدارة السياسية؛ نموذج القذافي، مقابل نموذج ماليزيا الذي أتى بنتائج معاكسة، قاد الأول إلى انحطاط، وقاد الثاني إلى مجد! أما وقد صار "المشروع الوطني الفلسطيني" إلى مأزق، فهذا يعني، أننا على نحو عام، أقرب إلى النموذج الليبي في الإدارة منه إلى الماليزي!